الشرق
الخميس 2010-07-01 العدد 18347
4

مجلس الوزراء يقبل استقالة شحادة ويقرر متابعة الحوار مع الاساتذة

الحريري لإرسال الخرائط اللازمة من اجل ترسيم الحدود البحرية
الوفد العسكري اطلع الامم المتحدة على الانتهاكات الاسرائيلية للسيادة

ترأس رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري امس جلسة مجلس الوزراء العادية في حضور جميع الوزراء.

بعد انتهاء الجلسة عند الساعة التاسعة والنصف ليلا أدلى وزير الإعلام طارق متري بالمعلومات الرسمية الآتية: "عقد مجلس الوزراء جلسة في السراي الكبير اليوم برئاسة الرئيس سعد الحريري وفي حضور جميع الوزراء. استهل دولة الرئيس الاجتماع بالاشارة الى اللقاء الذي عقد في السراي وورش العمل التي تلته وموضوعها تحسين بيئة الاعمال، حيث جرى تقديم اقتراحات من قطاعات مختلفة لا سيما ما يتعلق منها بإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، وابرز دولة الرئيس ضرورة متابعة العمل في تحديد الإجراءات والقوانين التي من شأنها ان توفر ذلك التيسير، ووافق مجلس الوزراء على تأليف لجنة وزارية لهذا الغرض برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء المالية والاقتصاد والعدل والعمل والتنمية الإدارية والداخلية.

بعد ذلك ذكّر دولة الرئيس مجلس الوزراء ان الحكومة وافقت في العام الماضي على ترسيم حدود لبنان البحرية في المياه الإقليمية، بحسب معاهدة البحار الدولية، وبناء على ذلك شدد انه يترتب علينا إرسال الخرائط اللازمة الى الأمم المتحدة لإيداعها عندها، وكلف مجلس الوزراء وزارة الخارجية القيام بهذه المهمة.

وتحدث دولة الرئيس عن مهمة الوفد العسكري في الأمم المتحدة لجهة اطلاع مجلس الأمن على الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية ولخرق القرار ١٧٠١، مؤكدا ان هذا الوفد قام بعمل جيد وذي صدى ايجابي.

وأضاف: غير ان بعض ما سرب ونشر في هذا الصدد في عدد من وسائل الإعلام، لا يسهم في انجاح متابعة هذه المهمة بل على العكس من ذلك يسيء إليها. وفي سياق متصل تأتي الشكوى التي رفعها لبنان الى مجلس الأمن حول اختطاف المواطن اللبناني عماد حسن عطوي.

وجرت مناقشة عامة في مجلس الوزراء حول الاوضاع الراهنة والاحداث والحوادث الاخيرة، وجرى التشديد على ان عمل قوات الامم المتحدة في الجنوب يستدعي تنسيقا مع الجيش وتنفيذا مشتركا، ويتطلب ذلك تعزيزا للجيش اللبناني في الجنوب وهو ما يجري العمل على تحقيقه. ثم جرى التنويه بما انجزته الاجهزة المختصة في القاء القبض على عملاء اسرائيل، وجرى التشديد ايضا على اهمية الاسراع في التحقيقات وفي اصدار الاحكام القضائية.

واكد وزير الدفاع ان ما صدر في وسائل الاعلام عن الجاسوس الذي تم توقيفه منذ ايام يتضمن معلومات خاطئة، واخرى تفتقر الى الدقة، مما يسيء الى عمل الاجهزة المختصة والى مسار التحقيق وفاعلية عمل تلك الاجهزة المختصة.

وفي السياق ذاته لفت وزير الاتصالات الى ضرورة الاستعجال لاعتماد أفضل الصيغ الممكنة لتأمين الحصانة لشبكة الاتصالات حماية لامن البلد.

ووضع رئيس مجلس الوزراء المجتمعين في جو لقائه مع اساتذة التعليم الثانوي المضربين، واستعداده لمتابعة الحوار معهم للوصول الى اتفاق بشأن المطالب المرفوعة.

وقبل مجلس الوزراء استقالة رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة. ثم ناقش مجلس الوزراء مختلف البنود الواردة في جدول اعماله واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

حوار

سئل: كانت الأجواء تشير الى حل لموضوع الأساتذة فماذا حصل؟

اجاب: يمكن انه في بداية الجلسة، كانت هذه توقعات وزير التربية، ولكن ما حصل انه تم نقاش شارك فيه كل الوزراء بدءا من وزير التربية ومعظم الوزراء شاركوا في هذه النقاش، لكن الاهم ان دولة رئيس مجلس الوزراء قال ان الجو في حواره مع الاساتذة المضربين كان ايجابيا، وانه مستعد لمتابعة هذا الحوار وصولا لاتفاق مرض، وتبادلنا الرأي، ولكن البت النهائي في اي صيغة تسوية او حل هي ستكون نتيجة لقاء دولة الرئيس مع وفد من رابطة اساتذة التعليم الثانوي.

سئل: متى سيكون اللقاء؟

أجاب: قريبا.

سئل: هل تم التأكيد على تشديد العقوبات بالنسبة للعملاء؟

أجاب :لا، نحن لسنا سلطة قضائية، مجلس الوزراء قال يجب الاسراع في التحقيقات والإسراع في اصدار الاحكام القضائية، لان البعض كان يقول ان مسألة في هذه الخطورة وفي هذه الاهمية، وهذا رأي الجميع ولو ان البعض عبر عنه، لكن رأي الجميع ان مسألة في هذه الخطورة وفي هذه الاهمية يجب الاسراع في انجاز التحقيقات فيها ويجب ان تكون العملية القضائية سريعة، لكن مجلس الوزراء طبعا لا يبحث في الاحكام القضائية نفسها، هذا عمل القضاء. لكن مسألة في هذه الخطورة معروف كيف تتعامل القوانين اللبنانية مع العملاء.

سئل: رئيس الجمهورية قال انه سيوقع اي حكم بالاعدام يصله؟

أجاب: فخامة رئيس الجمهورية قال اذا وصله مرسوم يوقعه وهذا حقه، وهو امر طبيعي، مجلس الوزراء لن يأتي اليه مرسوم.

سئل: لم نشهد اي حكم اعدام بالعملاء سابقا، فهل سنشهد اليوم احكاما بالاعدام على العملاء؟

أجاب: هناك طريقة، يصدر حكم عن المحكمة بعد ذلك يحال الى وزير العدل الذي يحيله بدوره الى رئيس الحكومة ومن ثم الى رئيس الجمهورية.

سئل: هل تم طرح موضوع الاعتداء على "اليونيفيل" في الجنوب؟

اجاب: جرى نقاش في الموضوع لكن انا لخصت النقاش بجملة وهي الاهم، انه يجب ان يكون هناك تنسيق دائم بين القوات الدولية والجيش اللبناني، والقرار ١٧٠١ في المادة ١١ منه يذكر اربع مرات، التعاون مع الجيش اللبناني والتنسيق مع الحكومة اللبنانية، وبناء على طلب الحكومة اللبنانية. فيمكن القول ان فلسفة القرار وفلسفة وجود القوات الدولية في الجنوب انها تعمل مع الجيش اللبناني، وقد اكدنا على هذا المبدأ وقلنا انه يجب ان يتعزز الجيش اللبناني، وهذا ما اطلعنا عليه وزير الدفاع، انه بنية القيادة العسكرية ووزارة الدفاع ان تعزز الجيش اللبناني في الجنوب من اجل ان يكون مستوى التعاون بين "اليونيفيل" والجيش اللبناني اعلى واتساعه اكبر، بحيث لا تقوم القوات الدولية بأية مهمة بمعزل عن الجيش اللبناني. هذا الذي اتفقنا عليه.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"